الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/54/492
22 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١ - ٢	٢
ثانيا	الأنشطة المضطلع بها حديثا لآلية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	٣ - ٧	٢
ثالثا	التحضيرات لمؤتمر بنن للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	٨ - ١١	٣
رابعا	الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة: استعراض مؤقت	١٢ - ٣١	٤
	ألف - التطورات في إطار المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	١٣ - ٢٣	٤
	باء - تطورات أخرى في بناء الديمقراطية	٢٤ - ٣١	٧
خامسا	الملاحظات والتوصيات	٣٢ - ٣٨	٩

111199 111199 99-31218

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة، في قراراتها ١٣٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٣١/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ١٨/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و ٣١/٥٣ المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، بتقارير الأمين العام الأربعة المتعلقة بالسبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/50/332 و Corr.1 و A/51/512، A/52/513، A/53/554 و Corr.1). وأثنت الجمعية العامة على الأنشطة المضطلع بها بناء على طلب الحكومات لدعم جهود توطيد الديمقراطية على النحو المبيَّن في تقارير الأمين العام الأربعة. وشجعت الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة العمل من أجل تحسين قدرات المنظمة على الاستجابة بفعالية لطلبات الدول الأعضاء في إطار جهودها لتحقيق هدف إرساء الديمقراطية.

٢ - وفي قرارها ٣١/٥٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والخمسين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وقُدم هذا التقرير عملا بذلك الطلب. وهو يبيِّن الأنشطة التي جرت في ١٩٩٨-١٩٩٩ في عملية المتابعة للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (انظر A/53/554 و Corr.1، الفصل الثاني). ويبحث أيضا بشكل عام أكثر في جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان، ويستعرض عملية إرساء الديمقراطية بكاملها والدور الذي اضطلع به المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والأمم المتحدة في العملية العالمية كلها.

ثانيا - الأنشطة المضطلع بها حديثا لآلية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٣ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٣١/٥١، الأمين العام، والدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، إلى التعاون في عقد المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية. وانعقد المؤتمر في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وكما هو مبيَّن في تقريري المقدم إلى الجمعية العامة في دروتها الثالثة والخمسين (A/53/554 و Corr.1)، فقد نجح المؤتمر في أن يجمع مشاركين من كافة قطاعات المجتمع الدولي والمجتمع المدني، وأوصى بإنشاء آلية تضم ممثلين عن الحكومات وعن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني لمتابعة نتائجه.

٤ - ومنذ انعقاد المؤتمر وحكومة رومانيا (الرئيس الحالي للمؤتمر) تقوم بدور رائد في عملية المتابعة، والمشاركون في آلية المتابعة هم ممثلون عن البلدان المهتمة، خاصة البلدان القائمة على تنظيم المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (بنن، رومانيا، الفلبين ونيكاراغوا)، ومنظومة الأمم المتحدة، والهيئات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية. ويتمثل الغرض الرئيسي من آلية المتابعة في تنفيذ توصيات

مؤتمر بوخارست، والتخطيط للمؤتمر المقبل، والمساعدة في تعزيز الاتصال وتحسين التفاهم بشأن التحديات وإمكانيات إرساء الديمقراطية.

٥ - واستمرت آلية المتابعة في عقد اجتماعاتها خلال العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في نيويورك. ونُظِّم منتدى ثالث بعنوان "منتدى للديمقراطية" في الأمم المتحدة في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٩. وكان موضوع الاجتماع تطوير الديمقراطية في ألبانيا، وقدم رئيس البرلمان الألباني عرضا بذلك. ودعي أعضاء البعثات الدائمة وموظفو الأمانة العامة وممثلون عن المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الاجتماع.

٦ - واستضافت حكومة رومانيا اجتماع خبراء في بوخارست في ١٧ و ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ كجزء من عملية المتابعة. وناقش الاجتماع مساعدة الأمم المتحدة للحكومات في مجال إرساء الديمقراطية والحكم السليم؛ وتحليل قائمة المؤشرات لتقييم أوجه التقدم الوطني في مجال تعزيز الديمقراطية، والتحضيرات التفصيلية للمؤتمر الدولي الرابع الذي سيعقد في بنن في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠.

٧ - وفي الاجتماع الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٩٩، قدمت رومانيا أيضا المشروع الأول لنص "مدونة السلوك الديمقراطي"، وناقشت آلية المتابعة المشروع وأدخلت تعديلات عليه. وبناء على طلب الممثل الدائم لرومانيا لدى الأمم المتحدة، نُشر نص المشروع المنقح بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٩٩ (A/54/178، المرفق).

ثالثا - التحضيرات لمؤتمر بنن للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

٨ - شجعت الجمعية العامة في قرارها ٣١/٥٣ الدول الأعضاء على تعزيز إرساء الديمقراطية وعلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ولاحظت بسرور أن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سيعقد في كوتونو في عام ٢٠٠٠، وأكدت على أهمية قيام الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى بدعم عقد المؤتمر الدولي الرابع.

٩ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، أنشأ رئيس بنن لجنة تحضيرية وطنية للتخطيط للمؤتمر وتنظيمه. وتقرر أن يكون موضوع المؤتمر "الديمقراطية، والسلم والأمن والتنمية". وأجرى فريق خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زيارة إلى كوتونو من ٢٣ إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ لمساعدة حكومة بنن في إعداد مشروع وثيقة متعلقة بالمؤتمر. ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المضيفة على الخطط الأولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

١٠ - وتهدف حكومة بنن إلى تنظيم أربعة اجتماعات تحضيرية في أفريقيا تركز على موضوع المؤتمر، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والشركاء المهتمين والبلدان الأفريقية الأخرى. وسيعقد اجتماعان خاصان

هما - منتدى للشباب ومنتدى للمجتمع المدني - قبيل انعقاد المؤتمر. كما ستنظم مؤتمرات أو حلقات دراسية إقليمية عن الدروس المستفادة عن التحول الديمقراطي في مختلف بلدان العالم.

١١ - وقد تعهدت العديد من البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية) بالإسهام إسهاما كبيرا في عملية التحضير وتنظيم المؤتمر. ومن المزمع أن يعقد المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠. وستكون البعثة الدائمة لبنن لدى الأمم المتحدة مركز الاتصال في نيويورك لتنسيق العملية التحضيرية، كما تقوم آلية المتابعة بالمساعدة في ذلك.

رابعا - الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة: استعراض مؤقت

١٢ - تعقد البلدان التي تعتبر نفسها ديمقراطيات جديدة أو مستعادة اجتماعات منذ ١٢ عاما. وللمرة الأولى، سيستضيف بلد أفريقي المؤتمر الدولي. وفي مطلع الألفية الثالثة، ومع إنهاء أفريقيا دورة المؤتمرات التي ستعقد في القارات الأربع، آن الأوان لتقييم الأثر الكامل للحركة المتعلقة بعملية إرساء الديمقراطية العالمية وخاصة فيما يتعلق بالعملية التحضيرية لمؤتمر بنن الذي سيعقد في كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٠.

ألف - التطورات في إطار المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

١ - المؤتمرات الدولية

١٣ - عقد المؤتمر الدولي الأول في مانيلا في عام ١٩٨٨، أعقبه مؤتمر في مانجوا في عام ١٩٩٤ وتلاه مؤتمر آخر في بوخارست في عام ١٩٩٧. وازداد عدد البلدان التي حضرت المؤتمرات من ١٣ في مانيلا إلى قرابة ٨٠ في بوخارست. وخلال فترة المناقشة العامة في الجمعية العامة، عقد اجتماعان آخران على مستوى وزاري في نيويورك كجزء من آلية المتابعة، عقد الأول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ والثاني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وأتيحت التقارير ووثائق المؤتمرات الثلاثة للمجتمع الدولي. ويمكن بذل مزيد من الجهود لتوزيعها على نطاق واسع بين الوفود وموظفي الحكومات والباحثين والصحفيين والمنظمات غير الحكومية، نظرا لأن نتائج هذه المؤتمرات لا تزال غير معروفة لدى الجمهور بشكل عام.

٢ - تقارير الأمين العام، وقرارات الجمعية العامة والوثائق الرسمية الأخرى

١٤ - قبل هذا التقرير، صدرت أربعة تقارير عن الأمين العام بشأن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (انظر الفقرة ١ أعلاه). واعتمدت الجمعية العامة خمسة قرارات في دوراتها ٤٩ وحتى الدورة ٥٣. وصدرت وثائق أخرى عن الأمم المتحدة في إطار البند نفسه كان آخرها مدونة السلوك الديمقراطي (A/54/178، المرفق). بالإضافة إلى ذلك أصدر سلفي في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ مجلدا مرفقا لتقريره المؤرخ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (A/51/512) الذي نشر فيما بعد كجدول أعمال لإرساء الديمقراطية (انظر A/51/761). وقد وزع على نطاق واسع ولا يزال هذا التقرير أكثر تقارير الأمين العام شهرة حول هذا الموضوع على الإطلاق.

٣ - بيان بأنشطة منظومة الأمم المتحدة

١٥ - أجرت الأمانة العامة استعراضين شاملين عن السبل والآليات التي يمكن فيها لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم جهود الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وفق ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٣٠/٤٩ المؤرخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وأجري استعراض عام ١٩٩٥ من خلال مقابلات شجعت إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها على التفكير في دورها في بناء الديمقراطية (نشرت نتائج الدراسة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥) (A/50/332 و Corr.1). وأورد استعراض ١٩٩٨ إجابات مكتوبة على رسالة بعث بها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى الإدارات والوكالات. وفي العملية التحضيرية، ناقشت لجنة التنسيق الإدارية المسألة ووافقت على تحديد مراكز اتصال من شأنها أن تيسر الإجابات وأن تشارك في إعداد تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/53/554 و Corr.1).

١٦ - ويبدو أنه من المفيد إجراء تقييم دوري عن عمل إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها في مجال إرساء الديمقراطية. بيد أنه ينبغي ترك فترة كافية من الوقت بين عمليات الاستعراض لإتاحة الفرصة لنشوء تطورات جديدة. وفي خلال ذلك، ستبذل جهود لدفع الإدارات والوكالات إلى المشاركة بعمق أكثر في خبراتها المتعلقة ببناء الديمقراطية من خلال الحلقات الدراسية والمشاريع المشتركة مثلا.

٤ - إنشاء آلية المتابعة للمؤتمرات الدولية

١٧ - إن إنشاء آلية المتابعة، وفق ما تم بحثه بمزيد من التفصيل في القسم الثاني من هذا التقرير، كان فكرة خلاقة جمعت الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ أهداف مؤتمر بوخارست والتخطيط لمؤتمر بنن. ومنذ إنشائها، عقد أعضاء آلية المتابعة سلسلة من

الاجتماعات لتقديم مشاريع ملموسة وعرض نتائجها على الجمعية العامة. والآلية مفتوحة باب العضوية وشفافة وترحب بالأعضاء الجدد. ومن المأمول أن تيسر التحضيرات لمؤتمر بنن في عام ٢٠٠٠.

٥ - الحلقات الدراسية والمنتديات

١٨ - عُقد المنتدى الأول للمجتمع المدني في مؤتمر بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ويرد في التقرير "المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة والتنمية (بوخارست، ١٩٩٧)" موجز عن المنتدى بعنوان "دور المجتمع المدني في عملية إرساء الديمقراطية"، وهي منشورة صدرت برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيتكرر هذا النمط من منتديات المجتمع المدني وسيجري توسيعها في مؤتمر بنن.

١٩ - بالإضافة إلى ذلك، عُقدت منتديات منفصلة عن الديمقراطية خلال دورات الجمعية العامة في نيويورك. وقد سهلت المنتديات المناقشات وأتاحت لرؤساء الدول والبرلمانيين والشخصيات البارزة الأخرى أن تعرب عن وجهات نظرها، والمشاركة في خبرتها المتعلقة بإرساء الديمقراطية. وعقدت حلقات دراسية وحلقات عمل أخرى للمساعدة في عملية التحضير للمؤتمرات الدولية.

٦ - إنشاء مواقع على الشبكة العالمية تتعلق بإرساء الديمقراطية

٢٠ - اتفقت آلية المتابعة في عام ١٩٩٨ على ضرورة إنشاء موقع خاص للأمم المتحدة يتعلق بإرساء الديمقراطية والحكم السليم. وعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة إنشاء مواقع على الشبكة ضمن الصفحة الرئيسية لكل منها[1] وسيتم تطوير المواقع للوفاء بدورها لإعلام المستخدمين عن التقارير والأحداث والمشاريع المزمع إجراؤها أو التي تمت تحت مظلة آلية المتابعة.

٢١ - وقد أفضت المناقشات في المؤتمرات والمنتديات والحلقات الدراسية فضلا عن الجمعية العامة إلى إشراك العديد من السياسيين والدبلوماسيين وموظفي الحكومات والموظفين الدوليين والباحثين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية في المشاريع المشتركة والمداولات. وأنشئت شبكات إلكترونية بعنوان "أصدقاء الديمقراطية". وفي عام ١٩٩٨، قامت مجموعة من الممارسين والباحثين من رومانيا وفنلندا والمملكة المتحدة بإنشاء معهد الشبكة لإرساء الديمقراطية في العالم. ويجتمع هذا المعهد ويعمل من خلال الإنترنت للتشجيع على مناقشة مفتوحة ومشاريع ملموسة بشأن إرساء الديمقراطية. ومن المتوقع أن تتوسع أعمال الشبكة الإلكترونية في السنوات القادمة.

٧ - مفاهيم وآراء ومبادرات جديدة

٢٢ - إن من شأن أي حركة دولية حية أن تكون قادرة على خلق أفكار ومفاهيم ونُهج تؤدي في نهاية الأمر إلى تطبيقها تطبيقا ملموسا، فضلا عن إثارة المناقشات حتى في المواضيع المثيرة للجدل. ومما أثار جدلا واسعا هو الوثيقة التي اقترح فيها سلفي خطة لإرساء الديمقراطية (انظر A/57/761). فقد أثارت دعوتها لإرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية والأمم المتحدة ردود فعل قوية. وقد أدت مواضيع أخرى من قبيل مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية إرساء الديمقراطية إلى توسيع مجال المناقشة حول المسألة.

٢٣ - ومن المفاهيم الأخرى الواردة في تقارير الأمين العام ثمة فكرة شاملة لإرساء الديمقراطية كعملية - هدف يجب تحقيقه وليس نموذجا يتم فرضه، ومناقشة دور المرأة في تعزيز إرساء الديمقراطية والاقتراح بأنه يمكن لـ "خطة لإرساء الديمقراطية وشؤون الحكم" المشتركة أن توفر فرصة لجسر الهوة بين خطتَي الأمم المتحدة للتنمية وللسلم. وقدمت تقارير المؤتمرات الثلاثة فضلا عن تقارير الأمين العام العديد من التوصيات الأخرى سواء كاقتراحات للسياسات ومبادئ توجيهية للعمليات. وقد أدى رصد تنفيذها منذ آلية المتابعة في ١٩٩٨ إلى منحها طابعا عمليا أكثر.

باء - تطورات أخرى في بناء الديمقراطية

٢٤ - جرت تطورات عديدة غير التطورات المتصلة مباشرة بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة سواء في الأمم المتحدة وخارج المنظمة خلال الفترة نفسها، وأدت إلى تعزيز العملية الشاملة لإرساء الديمقراطية في العالم بشكل كبير.

٢٥ - ففي الأمم المتحدة، اعتُمد عدد من القرارات أو الإعلانات المتعلقة بمختلف جوانب إرساء الديمقراطية. واعتمدت لجنة حقوق الإنسان في جلستها الـ ٥٧ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ القرار ٥٧/١٩٩٩ المعنون "تعزيز الحق في الديمقراطية". وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت قرارا كل سنتين بشأن زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة. ومنذ عام ١٩٩٣، أخذ المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في فيينا بدراسة الصلة بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. فقد أوضح إعلان وبرنامج عمل فيينا أن "الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضا".

٢٦ - واتخذت منظمات دولية أخرى تدابير أو دعمت قواعد، ومبادئ توجيهية وصكوك قانونية في ميدان الديمقراطية. وفي عام ١٩٩٧، أقر الاتحاد البرلماني الدولي الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي أرسى المبادئ الأساسية للديمقراطية وعناصر ومعايير لممارسة الحكم الديمقراطي. ومن بين المؤسسات الدولية، عمل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الذي يقع مقره في ستوكهولم، على العديد

من جوانب إرساء الديمقراطية. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن معاهد مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووحدة تعزيز الديمقراطية في منظمة الدول الأمريكية. وعلى الصعيد الوطني، فقد ازداد عدد المعاهد الوطنية أو مراكز البحوث المكرسة لتعزيز أو دراسة الديمقراطية وعناصرها العديدة.

٢٧ - وتتزايد الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالديمقراطية. فخلال السنوات الأخيرة جرت مناقشات حيوية جدا حول ما يسمى بـ "السلام الديمقراطي" أي أن الديمقراطيات قلما تشن حروبا ضد بعضها البعض وتتسم بمستويات منخفضة من العنف الداخلي بالمقارنة مع الأنظمة غير الديمقراطية. وتتناول مناقشة أخرى العلاقة بين التنمية والديمقراطية، بما في ذلك السؤال فيما إذا كانت الحكومة الديمقراطية تعزز النمو الاقتصادي والتنمية بفعالية أكثر من أشكال الحكومات الأخرى.

٢٨ - ويرتبط مفهوم الحكم كثيرا بالديمقراطية. ففي تقريري المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ذكرت أن جميع مبادئ الحكم السليم تظهر أيضا المبادئ الأساسية للمجتمع الديمقراطي. وإن برامج الحكم في منظومة الأمم المتحدة آخذة في التوسع الكبير. فإن أكثر من ٥٠ في المائة من برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكرسة لشؤون الحكم والمشاريع ذات الصلة، ومن المرجح أن يستمر هذا المنحى في المستقبل.

٢٩ - وقد هدأت الموجات السريعة للتحول الديمقراطي التي حدثت في السبعينيات والثمانينيات وخاصة في أوائل التسعينيات. وخلال السنوات الأخيرة تم توطيد عملية إرساء الديمقراطية، بما في ذلك المساعدة المتواصلة من المجتمع الدولي لإرساء الديمقراطية وشؤون الحكم، فضلا عن ظهور مبادرات جديدة للقواعد الدولية التي تدعم إرساء الديمقراطية في مختلف بقاع العالم. إلا أن استمرار إرساء الديمقراطية عالميا ليس مضمونا بالضرورة. إلا أنه في إحدى المبادرات التي جاءت في حينها، قرر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في الجزائر العاصمة في تموز/يوليه ١٩٩٩ عدم قبول قادة الأنظمة العسكرية في اجتماعات القمة في المنظمة (القرار A/HG/Dec.142 (الخامس والثلاثون)) (انظر A/54/424).

٣٠ - وتنطوي أهمية المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة والمستعادة على أنها تشكل محفلا لوضع السياسات والقواعد. وتُعد المؤتمرات أكثر المظاهر وضوحا لعملية مفتوحة باب العضوية إذ تجمع ممثلي الحكومات وموظفي الأمم المتحدة والباحثين والمنظمات غير الحكومية.

٣١ - ويجري وضع مبادرات أخرى أيضا لتعزيز إرساء الديمقراطية. فقد عقدت "الحركة العالمية للديمقراطية" مثلا مؤتمرها الأول في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٩٩ وعقد "منتدى الديمقراطيات الناشئة" مؤتمره في صنعاء في حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومن المأمول أن يناقش مؤتمر بنن التوجهات والأولويات المستقبلية للمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وأن يدرس سُبلا ووسائل خلاقة للتعاون مع مبادرات أخرى لتعزيز التحول الديمقراطي في أنحاء العالم.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٣٢ - في التقرير المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ حول أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) عرضت، بأن إرساء الديمقراطية يساعد في ضمان الحقوق السياسية، وحماية الحريات الاقتصادية وخلق بيئة يمكن أن يزدهر فيها السلم والتنمية. وفي التقرير المرحلي بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن أفريقيا (S/1999/1008) المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أكدت ثانية على الصلة بين إرساء الديمقراطية والحقوق السياسية والحريات الاقتصادية والتنمية. ويعكس التقريران اهتمام الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني بمعالجة أسباب النزاع وتعزيز التنمية وعملية إرساء الديمقراطية في أفريقيا كشاغل يتصدر سلَّم أولويات المجتمع الدولي.

٣٣ - ونظرا للاهتمام المتزايد في تعزيز نجاح الديمقراطية في أفريقيا، فإن بوسع مؤتمر بنن المزمع عقده في عام ٢٠٠٠ - وهو أول اجتماع عالمي على مستوى الوزراء يعقد في القارة الأفريقية حول الموضوع - ألا يكون منبرا عالميا لتعزيز التحول الديمقراطي فحسب بل أن يكون كذلك فرصة مهللة لتوجيه الاهتمام إلى تجربة الديمقراطية وتوقعاتها وتحدياتها في أفريقيا.

٣٤ - وفي ضوء ذلك، يُقترح الآتي:

التوصية ١ - ينبغي تشجيع جميع قطاعات المجتمعات الدولية والإقليمية والوطنية على المساهمة في مؤتمر بنن، بما في ذلك الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الأكاديمية ووسائط الإعلام. وينبغي بذل جهد خاص لدعم جهود العلاقات العامة للإعلان عن هذا الحدث على نطاق واسع وحشد مشاركة كبيرة في الأحداث المنظمة في إطار المؤتمر من خلال مشاركة الحكومات في المؤتمرات، ومشاركة البرلمانيين في منتدى البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية في منتديات المجتمع المدني والشباب مثلا.

التوصية ٢ - بالإضافة إلى المناقشة التي تجرى سنويا في الجمعية العامة بشأن البند المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، قد ترغب الدول الأعضاء إبداء تعليقاتها وملاحظاتها بشأن الاستعراض والمقترحات الواردة في هذا التقرير، (وخاصة في القسمين الرابع والخامس) والأهم من ذلك بشأن خبراتها الخاصة و "الدروس المستفادة" بوصفها ديمقراطيات جديدة أو مستعادة أو راسخة و/أو كجهات مانحة تدعم المؤسسات الديمقراطية بمشاريع في بلدان أو مناطق أخرى. وعندها سيتم جمع هذه التعليقات والملاحظات وتقدم إلى الجمعية العامة ومؤتمر بنن لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

٣٥ - كانت عملية جرد المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الواردة في القسم الرابع مفيدة. بيد أنه ينبغي تكرارها بما يتوافق وخدمة حاجات المجتمع الدولي على نحو أفضل. ولذلك فإني اقترح:

التوصية ٣ - أن يتم جرد المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة كل ثلاث أو أربع سنوات، أو في السنوات التي تسبق انعقاد المؤتمر القادم للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

٣٦ - إن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هي جزء من اتجاه متنام يشير إلى أن عملية إرساء الديمقراطية هي ظاهرة عالمية. وما تزال الديمقراطيات الجديدة والهشة تواجه تحديات في غاية الصعوبة بل وانتكاسات بين الحين والآخر. إلا أنه لوحظ خلال السنوات الأخيرة أنه حتى الديمقراطيات المستقرة ما تزال تواجه تحديات في استجابة مجتمعاتها لمشاكل مثل جرائم العنف، والتمييز، والفساد، والتلاعب بالرأي العام، وعدم الكفاية في القطاع العام وفي شؤون الحكم. ولذلك ففي حين أنه ينبغي مواصلة المساعدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وزيادتها نطاقا وحجما، ينبغي عدم إهمال المناقشة الدائرة بشأن التدابير التي يجب على الديمقراطيات المستقرة أن تتخذها لمواجهة التحديات المتعددة الجوانب من العولمة والتهديدات للأمن والتقدم والتنمية في العقود القادمة.

٣٧ - وقد أوصيت سابقا بأنه ينبغي أن تُدعَى جميع الدول الأعضاء إلى مؤتمر دولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وهذا أمر ينبغي لكل بلد مضيف لأحد المؤتمرات أن يقرره بالتشاور مع الدول الأعضاء الأخرى. إلا أنني أرى أن ثمة حاجة لأن تقوم جميع الدول الأعضاء بالتفكير بشكل فعال في توجه حركة الديمقراطية ونحن على مشارف الألفية الثالثة الجديدة.

٣٨ - وفيما نقوم بالتحضير لانعقاد المؤتمر الدولي الأول في القارة الأفريقية، من المهم أن لا نفقد الزخم في عملية تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية. وللجمعية العامة وجميع هيئات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى دور هام في تلك العملية. ومن جانبي فإني ملتزم بمثاليات الديمقراطية وعازم على العمل حتى أرى ذلك يتحقق في العمل اليومي للأمم المتحدة.

الحواشي

(١) يمكن العثور على موقع الشبكة العالمية بعنوان "إرساء الديمقراطية وشؤون الحكم: المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة والمستعادة" على العنوان التالي: http://www/un.org/Depts/dpa/docs/democratization.htm.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ١٤-٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/24 (الفقرة ٣)، الفصل الثالث.

- - - - -